الباب الأول

في

المستوى الصرفي

في تحديد المصطلحات

يتعيّنُ علينا قبل الدخول إلى مادّة هذا الباب أنْ نحدّد المصطلحات التي يقومُ عليها، فمصطلحاتُ العلم هي «مفاتيحُهُ» وهي المرتكزُ الأولُ الذي تعتمدُ الدراسةُ عليه، وإذا كانت معالمُ المصطلحات غيرَ محدّدةٍ عانت الدراسةُ من غياب الانضباط والدقة اللذين يُعَدّان شرطاً أساسياً في كل دراسةٍ علميةٍ.

ولمّا كان هذا الباب يدرس المستوى الصرفيّ في اللغة العربيّة فإنَّ أهمَّ مصطلحين يبرُزان للدارس هما: علْمُ الصرف، والبنيةُ الصرفيّةُ.

أولاً ـ علم الصرف:

أ ـ الصرفُ لغةً: هو التقليب والتغيير، ومنه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى أخرى[1].

ب ـ أما في الاصطلاح فقد ورد هذا المصطلحُ في كتب النحو والصرف متأرجحَ الدلالة بين أمرين:

١ ـ صرف الكلمة الواحدة على وجوهٍ شتى، كأن تبني من «ضرب» على مثال جعفر فتقول «ضَرْبَب» وعلى مثال قَمَطْر فتقول« ضرَبّ».. الخ[2]، أو أن تأتي إلى «المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه»[3] فتبني منه بناء يطابق بناء ذلك النظير.

وهذا الضربُ من الصّرف هو ما عُرفَ فيما بعد بمسائل التصريف، التي حدّد ابن جني الغرضَ منها في خصائصه بأمرين: أحدهما إدخال ما يبنى من الكلمات في كلام العرب والإلحاق به.

---

(١) ابن منظور. لسان العرب (مادة: صرف).

(٢) انظر: ابن جنّي.. المنصف ١/٣ ـ ٥. تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين. وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم. ط١، ١٩٦٠م. وابن عصفور.. الممتع في التصريف ١/٥٢ تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربية ـ حلب، ١٩٧٠م.

(٣) سيبويه.. الكتاب ٣/٢٤٢. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. عالم الكتب. بيروت. ط/٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

والآخر التماسُ الرياضة والتدريب[1]. وإذن فقد أُخرج هذا النوعُ من علم الصرف واعْتُبر ملحَقاً به لغاية التمرّن والدُّربة.

٢ ـ تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفة لضروب من المعاني كالفعلية، والوصفية، والتصغير، والتكسير.. الخ ولعل هذا هو الذي يعنيه سيبويه بقوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة»[2]، كما قد يكون هذا التغيير لأغراض أخرى لا تتعلق بالمعنى، كالزيادة والحذف والقلب والإدغام والبدل[3].

إلاّ أنّ ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ومن بعده شارحُ شافيته في علم الصرف رضيّ الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) تمكنّا ـ كما نظن ـ أن يُحْكما ضبطَ هذا المصطلح؛ وأن يعيّناه تعييناً دقيقاً؛ فقد حدّه ابن الحاجب بقوله: «التصريفُ علمٌ بأصولٍ تُعرف به أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليست بإعراب»[4]، فعلمُ الصرف ليس هو نفس التّغيير الذي يطرأ على الكلمة فيحوّلها من بنيةٍ إلى أخرى، ولكنه العلمُ بذلك التغيير وصوره المتنوعة، فهو «مجموعةٌ من القواعد والأصول التي تهدينا

---

(١) انظر: ابن جنّي.. الخصائص ٢/٤٨٧. تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب. بيروت. ط٣، ١٩٨٣م.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤. وانظر: الأشموني. شرح الأشموني على الألفية ٤/٢٣٦. دار إحياء الكتب العربية، والسيوطي.. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦/٢٢٨. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت، ١٩٧٥م.

(٣) انظر: ابن السرّاج.. الأصول ٣/٢٣١. تحقيق عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط١، ١٩٨٥م، وابن مالك.. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩٠. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، والأشموني ٤/٢٣٦، والسيوطي.. الهمع ٦/٢٢٨.

(٤) الرضيّ.. شرح شافية ابن الحاجب ١/١. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الكتب العلميةّ. بيروت ـ لبنان، ١٩٨٢م، ورد هذا المعنى أيضاً عند ابن مالك في التسهيل ٢٩٠. ونشير هنا إلى أنّ القدماء لم يفرقوا بين الصرف والتصريف؛ فقد ورد هذان المصطلحان متناوبين في نفس المواضع للدلالة على أمر واحد. وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يفرق بين الصرف والتصريف؛ وخصّ «الصرف» بالمعنى العلمي، و«التصريف» بالمعنى العملي، انظر في ذلك: عبدالصبور شاهين.. المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي ٢٣. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٩٨٠م، وميز بعضهم بين المصطلحين على أساس آخر؛ فجعل الصرف يختصّ بالأسماء المتمكنة، والتصريف يختص بالأفعال المتصرفة. انظر في ذلك: ريمون طحان.. الألسنية العربية ١/١٤ ـ ١٥. دار الكتاب اللبناني. بيروت، ط١ ـ ١٩٧٢م، وعصام نور الدين.. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ٨٠. الشركة العالمية للكتاب. دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة. ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

إلى معرفة الأوضاع التي تأتي عليها أبنيةُ الكلم»[1]، فهو يختصُّ بمعرفة أنفس الكلم الثابتة[2]، ويعملُ على وضع تصنيفاتٍ متنوعةٍ لأشكال الأبنية وأحوالها المختلفة، وما يطرأ عليها من تغييرٍ في ذواتها[3].

إنّ هذا المعنى الـذي ارتضيْناه حداً لعلم الصرف يقاربُ، أو يكادُ، ما وضعه علماءُ اللغة المحدثون من تعريفٍ لعلم المورفولوجي ـ كما يسمّونَهُ ـ فعلى الرغم من المفارقة الواضحة الناتجة عن مقابلتنا بين مصطلحٍ عربيٍّ قديمٍ، وآخر غربيّ حديثٍ، إلّا أنّ الناظرَ في حدِّ كلّ واحدٍ منهما يَجدُ أنّ الموضوعَ الذي يُوَجِّهُ علمُ المورفولوجيا هَمَّهُ لدراسته والبحث فيه مُشابهٌ لموضوع علم الصـرف عند الصرفيين العرب؛ فهو ـ أي المورفولوجيا ـ يهتم «بدراسة الكلمات، وتحليلها من حيث بنيتُها، وأشكالُها، وأقسامُها»[4].

وقـد بيّن سوسير أنّ علمَ المورفولوجيا يعالجُ الأشكالَ المختلفةَ للكلمات (أسماء، أفعال، صفات، ضمائر. .)، وأنّ الفرقَ بينه وبين علم التركيب أنّ الثاني يهتمُّ بتحديد الوظائف وتعيين الوحدات الصرفيّة التي تتحقّق بها كلُّ وظيفة، بينما لا يتناول علمُ المورفولوجيا إلا أشكالَ تلك الـوحـدات[5]، لذلك كان الارتباطُ بين العلمين وثيقاً؛ لأن كلاً منهما يتحقّقُ في الواقع اللغويّ بواسطة الآخر؛ إذ إنّ كلّ وحدةٍ صرفيّةٍ ترتبطُ بوظائفَ تركيبيّةٍ محدّدةٍ، وكلُّ وظيفةٍ تركيبيةٍ تتحقّقُ بوحداتٍ صرفيّةٍ مخصوصةٍ[6]، وهذا أمر سنعاود التفصيل فيه لاحقاً؛ فالمهم هنا أن نبيّنَ أنّ موضوعَ علم المورفولوجيا مشابهٌ لموضوع علم الصرف عند علماء العربية، وأن اهتمامات المورفولوجيين، إن صح التعبير، تقاربُ اهتمامات الصرفيّين العرب؛ فهي تتمثّل في وصف أشكال الأبنية وأوضاعها المختلفة. ولكن تبقى هناك بعضُ الفوارق الدقيقة التي قد تفرضها طبيعةُ اللغة ومنهجُ الدراسة، والتي سنعرض لشيء منها في أثناء الحديث عن موضوع علم الصرف العربي ومادته.

---

(١) محمود السمرة ونهاد الموسى. . كتاب العربية: نظام البنية الصرفيّة ١٨. وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان. ط١، ١٩٨٥م.

(٢) انظر: ابن جني. . المنصف ١/٣ ـ ٥.

(٣) انظر: أحمد الحملاوي. . شذا العرف في فن الصرف ١٨. المكتبة الثقافية، بيروت.

(٤) R.R.K. Hartman & F.C. Stork, Dictionary of Language and Linguisics, Applied Science Publishers, Ltd. London.

(٥) انظر: فردبناند دي سرسير، دروس في الألسنية العامة. ترجمة، صالح القرمادي وآخرين ٢٠٢، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.

(٦) حنون مبارك. . مدخل إلى لسانيات سوسير ١٢١، دار توبقال للنشر. الدار البيضاء. المغرب. ط١، ١٩٨٧م.

ـ موضوع علم الصرف:

إنّ حدّ العلم لا يعيّنُ موضوعَه تعييناً تفصيلياً شاملاً: فهو يقدّمُ للدارس تعريفاً مجملاً موجزاً يرسُمُ حدودَ العلم وأبعادَهُ الكليّةَ، أمّا ما يتبعُ ذلك من توضيحاتٍ تفصيليّةٍ دقيقةٍ فهي خارجةٌ عن الحدّ؛ لأنّ الحدودَ والتعريفات يُشْتَرَطُ فيها الإيجازُ والإجمالُ، كما أشرنا آنفاً، لذلك أردنا في هذه الجزئيّة من مبحث تحديد المصطلحات أن نعرضَ بشيءٍ من التفصيل لموضوع علم الصرف، وأقسامه، كما حدّدها النحاةُ العربُ، ثمّ نُتْبِعُ ذلك بآراء المحدثين الناقدة، واقتراحاتهم الجديدة، التي تهدف إلى تغيير بنية علم الصرف العربي، بما يتناسب مع ما يقدمونه من تصورات بديلة.

فقد بيّن الصرفيّونَ أنّ علمَ الصرف يتناولُ أحكامَ الكلمة في حال الإفراد، أي في حال كونها خارجَ التركيب، وذلك بُغْيَةَ معرفة أنفس الكلمة الثابتة على حدّ تعبير ابن جنّي. وقسّموا تلك الأحكام قسمين رئيسين:

١ ـ قسمٌ يدرسُ ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييراتٍ لضروبٍ من المعاني؛ كأن تُغَيّر صيغةُ المصدر، مثلاً، إلى الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر، أو إلى أيّ صيغةٍ أخرى تتحمّلُ دلالةً جديدةً، كالمشتقات بأنواعها، وجموع التكسير، والمصغّر، والمنسوب[1]، وهذا النوعُ من التغييرات «جرت عادةُ النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه»[2].

٢ ـ وقسمٌ يدرسُ ما يطرأ على البنية من تغييراتٍ لا تكون دالّةً على معانٍ جديدةٍ؛ كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام[3].

وقد أحْكَمَ الرضيّ تحديدَ موضوع علم الصرف، وتبيينَ أقسامه؛ بأن أطلق على القسم الأول من الأحكام الصرفيّة مصطلحَ:

ـ الأبنية:

فالتغييراتُ التي تطرأ على البنية في هذا القسم تُحْدثُ فيها معاني جديدةً، فكلُّ تغييرٍ يُولّدُ بنيةً تختلفُ عن سابقتها في المعنى والمبنى. فنحنُ هنا ندرسُ أنواعاً مختلفةً من الأبنية، كلُّ نوعٍ

---

(١) فرّق بعضهم بين هذا النوع من التغيير وبين صرف الكلمة على وجوه شتى؛ نحو ضرب، وضرَبْ، فسمى الأول اشتقاقاً وسمى الثاني تصريفاً؛ انظر: ابن جني المنصف ١/٣ ـ ٥.

(٢) السيوطي. همع الهوامع ٦/٢٢٨. وانظر: الأشموني ٤/٢٣٦، وابن عصفور. الممتع في التصريف ١/٣١.

(٣) انظر المصادر السابقة.

يتميّزُ بخصائصه المعنويّة الشكليّة[1].

وأطلق على القسم الثاني مصطلحَ:

ـ أحوال الأبنية:

فالتغييراتُ التي تطرأ على البنية في هذا القسم لا تنقلها من نوعٍ إلى آخر، ولا تُكسبُها دلالات جديدةً، إنما هي تغييراتٌ شكليّةٌ، وظواهرُ صوتيةٌ عامةٌ، تطرأ على البنية أياً كان نوعُها اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً؛ لذلك أطلقَ عليها الزمخشريُّ مصطلحَ «المشترك»؛ لأنه ـ كما يقول: «مما يتواردُ فيه الأضربُ الثلاثةُ أو اثنان منها»[2].

إذن، يمكننا القول إنّ موضوعَ علم الصرف في العربيّة يتشكّل في بعديْن اثنين:

ـ بعدٍ رأسيٍّ تتمثّلُ فيه الأبنيةُ بأنواعها المختلفة من أفعالٍ، وأسماءٍ، ومشتقّاتٍ، وجموعٍ، . . الخ في قوائمَ متتاليةٍ. والباحثُ في هذا البعد يدرسُ كلَّ قسمٍ على حدة ليعيّن خصائصَهُ ومميّزاته من حيثُ المبنى والمعنى.

ـ وبعدٍ أفقيٍّ تتمثّلُ فيه الأحوالُ العارضةُ التي قد تطرأ على البنية فتؤدّي إلى تحويلها عن البناء المفترَض أن تجيءَ عليه إلى بناءٍ آخَر تتطلّبُهُ العارضةُ تلك، وبعضُ الأحوال العارضة قد لا تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة (وزنها)؛ لكن قد تؤدي إلى التغيير في نطق الكلمة فقط، فهو تغييرٌ «يتعلّقُ بتعامل الأصوات مع بعضها البعض»[3]، والباحثُ في هذا البعد لا يعنيه نوعُ البنية، ولا القسمُ الذي تنتمي إليه، ولكنه معنيٌّ بالدرجة الأولى بتفسير ما طرأ عليها، ومعرفة أسبابه، ونتائجه.

وقد انتقد بعضُ الباحثين هذا التقسيمَ، وكان نقدُهُم يعتمدُ بالدرجة الأولى على تصوّرٍ جديدٍ؛ فعلْم الصرف «معنيٌّ أولاً ببيان القيَم التي يحملُها هذا البناءُ أو ذاك أو هذا الوزنُ أو ذاك. وهي قيَمٌ ليست بالقيم الصّوريّة اللفظيّة، وإنما هي خواصٌّ صرفيّةٌ يظهرُ أثرُها في التركيب بأن يترتّبَ على وجودها معانٍ نحويةٌ معيّنةٌ»[4]، فهذا العلمُ ـ كما يراه هؤلاء، لا يبحثُ إلا التغييرَ الذي يعتري الكلمةَ إذا دلّت على معنى معين[5]. أما التغييراتُ التي لا تؤثرُ في معنى البنية ودلالتها، فإنها تنتجُ

(١) انظر الرضيّ. . شرح الشافية ١/٥.

(٢) الزمخشري. . المفصل: شرح المفصل ٩/٥٣. عالم الكتب. بيروت.

(٣) كذا في الأصل. والوجه بعضها مع بعض، الطيب، البكوش. . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٩. نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ط٢، ١٩٨٧م.

(٤) محمد كمال بشر. . مفهوم علم الصرف. مجلة اللغة العربية، القاهرة، ج (٢٥) ١٩٦٩م، ص١١٠ ـ ١٣١.

(٥) انظر: ياسر الملاح. . النظام الصرفي في اللغة العربية ٢٢. جمعية الدراسات العربية. القدس. ط١، ١٩٨٢م.

عن تأثير الأصوات بعضها في البعض، وبناءً عليه يرى المفهومُ الحديثُ أن تُبحَثَ ضمن النظام الصوتيِّ للّغة[1]، فكأنّهم بذلك يدعونَ إلى إخراج القسم الثاني من أقسام الصرف العربي، والذي يتمثـل في البعد الأفقيِّ، كما بيّناه، والاقتصار على القسم الأول، المتمثّل في البعد الرأسيِّ؛ فالدراسةُ الصرفيّةُ ـ بالمفهوم الحديث ـ غيرُ معنيّةٍ بالبحث في أحوال الأبنية، كما يسميها الرضيّ، لأنها لا تؤثرُ في دلالاتها. بل إنّ إدخالَ هذا القسم في الدراسة الصرفيّة يُعَدّ خلطاً منهجياً ينبغي أن يُصَحَّح[2].

وهنـاك من يرى أنّ الـدراسةَ الصرفيّةَ يجب أن تختصَّ بدراسة أحوال الكلمة «التي تتأهبُ للدخول في التركيب»[3]، والتي تتمثّلُ في نقل الكلمة من المفرد إلى المثنى والجمع، ومن حالة التنكير إلى التعريف، ومن التذكير إلى التأنيث، وكذلك تتمثلُ في أحوال الفعل المختلفة من حيثُ دلالتُهُ على الزمان والهيئة والجنس العدد والشخص. أمّا التغييراتُ الأخرى التي تطرأ على الكلمة كالاشتقاق، والتصغير، والنسب، والتجرّد، والزيادة فإنّها تُعَدّ جزءاً من علم المعجم[4].

إلّا أنّنـا نرى أنّ القـدمـاءَ لم يجانبوا الصوابَ حين قسّموا موضوعَ علم الصرف إلى ذيْنك القسمين، بل إنّ صنيعَهم هذا يعكسُ منهجيّةً وموضوعيّةً تتحرّى الدِّقةَ؛ بأن يشتملَ علمُ الصرف على كل ما يتحقّقُ به حدّهم الـذي وضعـوه له؛ فقـد بيّنوا أنّ الصرفَ علمٌ يعنى بدراسة البنية وأحوالها، ولم يقيّدوا هذه الدراسةَ بحالٍ معيّنةٍ، فكلّ تغييرٍ يطرأ على البنية يجب أن يُبْحَثَ، بغَضّ النـظر عن دوره في تغيير معنـاها. فما دامت بنيةُ الكلمةِ هي الوحدةُ الصرفيّةُ الصغرى في هذا المستوى فإنّ أيّ تغييرٍ تتأثّر به مهما كان نوعه جديرٌ بأن يُدْرَسَ وتُبْحَث أسبابُهُ، صرفيّةً كانت أو صوتيّةً، فالخلافُ، إذن، ناتجٌ عن اختلافٍ في التصوّر والمفهوم.

وما دام موضوعُ علم الصرف عند القدماء يتناسبُ مع الحدّ الذي وضعوه، فلا خلطَ ولا خطأ، بل إننا نرى، كما يرى القدماء.

أنّ كلَّ ما يطرأ على بنية الكلمة فيغير:

---

(١) السابق ٢٢، وانظر أيضاً: محمد كمال بشر. مفهوم علم الصرف ١١٩ وما بعدها.

(٢) السابقان.

(٣) عصـام نور الدين. المصطلح الصرفي ـ مميزات التذكير والتأنيث ٨١. وانظر: ريمون طحان. الألسنية العربية ١/١٤ ـ ١٥.

(٤) عصام نور الدين. المصطلح الصرفي ٧٦ ـ ٧٧، وريمون طحان. الألسنية العربية ١/٢٢ ـ ٢٣، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ١٨٣ وما بعدها. دار الكتاب اللبناني ـ بيروت. ط١.

ـ معناها

ـ أو مبناها

ـ أو نطقها

هو تغييرٌ ينبغي أن يُدرسَ في المستوى الصرفيّ. لأن المستوى الصرفيّ معنيٌّ بالبنية الصرفيّة ووصف أوضاعها وصورها، فكلّ ما تتعرّض له من تغييراتٍ وحالاتٍ يندرج ضمنَ موضوعات علم الصرف.

ـ مادة علم الصرف:

قلنا إنّ علمَ الصرف يدرسُ الأبنيةَ بأنواعها المختلفة، ويبحثُ في أحوالها. ونودّ أن نحدّد المادة التي يتناولُها هذا العلمُ، والمقصودُ بالمادّة هنا: الأبنيةُ التي يتحقّقُ فيها شرطُ الحدّ الموضوع لعلم الصرف، كما ارتضاه القدماءُ. وهذا أمرٌ لم يفُت الصرفيين تحديدُه؛ فقد عيّنوا الأسماءَ المتمكّنةَ، والأفعالَ المتصرّفةَ مادةً لعلم الصرف، وأخرجوا ما عداهما منه. فها هو ابن عصفور يقول: «اعلم أنّ التصريفَ لا يدخُلُ في أربعة أشياءَ. وهي: الأسماءُ الأعجميةُ التي عُجمتها شخصية، كـ«إسماعيل» ونحوه، لأنها نقلت من لغة قومٍ ليس حكمُها كحكم هذه اللغة. والأصواتُ كـ«غاق» ونحوه، لأنها حكايةُ ما يُصوّبَ به، وليس لها أصلٌ معلومٌ. والحروف، وما شُبّهَ بها من الأسماء المتوغّلة في البناء، نحو (من) و(ما)، لأنها ـ لافتقارها ـ بمنزلة جزءٍ من الكلمة التي تدخلُ عليها، فكما أنّ جزءَ الكلمة الذي هو حرفُ الهجاء لا يدخلُهُ تصريفٌ فكذلك ما هو بمنزلته»[1].

وقد عبّر ابنُ مالك عن ذلك في ألفيته أوجز تعبير، فقال:

(حرفٌ وشبهُهُ من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري)

إنّ الأصلَ الذي اعتمدُه القدماءُ في تحديد مادة علم الصرف ينطلقُ من الحدّ الذي حدّوه به، فالصرفُ علمٌ بأحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ. فهو معنيٌّ بالأبنية التي تتغيّر وتتحوّل صورُها وأشكالُها. أمّا تلك التي جاءت على بناءٍ ثابتٍ لا يعتريه التغييرُ، ولا تطرأ عليه أحوالٌ تؤثّر في بنيته، فإنها لا يتحقق فيها حدُّ العلم، لأنّ ما يدرسُهُ منتفٍ وجودُه فيها. لذلك يقول الرضيّ: «لم يتعرّضْ النحاةُ لأبنية الحروف لندور تصرّفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما»[2].

---

(١) ابن عصفور. . الممتع في التصريف ١/٣٥، وانظر: الرضيّ. . شرح الشافية ١/٨، والسيوطي. . الهمع ٦/٢٢٨.

(٢) الرضيّ. . شرح الشافية ١/٨.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى مصطلحين نرى أنهما أوّل مصطلحين ينبني عليهما علمُ الصرف في العربية؛ وهما المشتقُّ والجامدُ؛ فالمشتقُّ يمثّل كلّ بنيةٍ تصلُحُ أن تكونَ مادةً للدراسة الصرفيّة، والجامدُ يمثّلُ كلَّ ما لا يصلح للدراسة الصرفيّة من أبنيةٍ.

فهذا هو أولُ تقسيمٍ للأبنية ينبغي أن يَبدأ به البحثُ الصرفيُّ، ثم نتبعه بعد ذلك بالتقسيم الثنائيِّ لموضوع علم الصرف كما بيّناه سابقاً. وكما هو موضّحٌ في الشكل التالي:

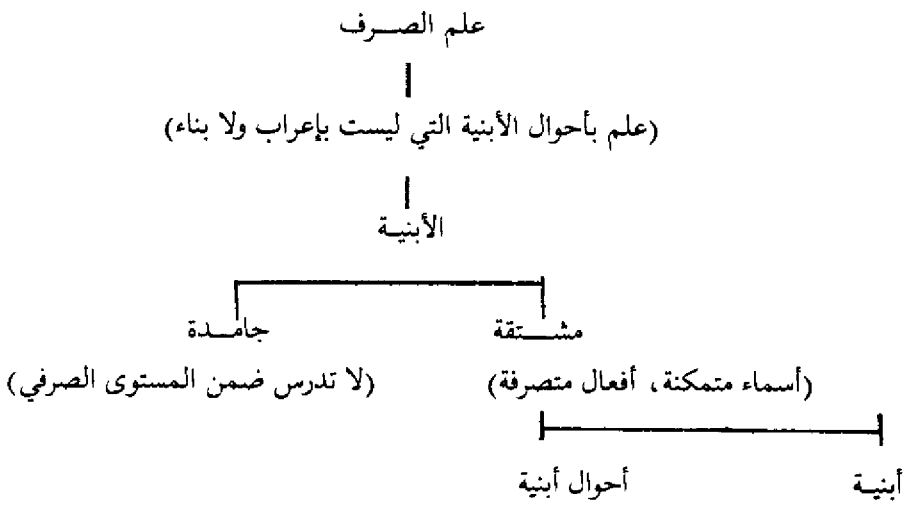

ويتّضـحُ من ذلـك أن الجـوامـدَ لم تُخـرَج من علم الصـرف، كمـا يرى بعض البـاحثين المعاصرين[1]، ولكنها مُدْرَجةٌ ضمن أحد تقسيمات الأبنية، الذي نراه أولَ تقسيمٍ ينبغي أن يُبدأ به ثم هي، بعد ذلك، لا تصلُحُ للدراسة ضمن هذا المستوى من مستويات اللغة، لطبيعتها هيَ؛ فهي مبانٍ جامدةٌ مسكوكةٌ، كما يصفها الدكتور تمام حسان[2]، لا يعتريها أيُّ تغيير، فلا يمكن دراستُها من حيث بنيتُها، أما معانيها ووظائفها في التركيب فتُدرس ضمنَ مستوىً آخرَ، هو المستوى النحويُّ؛ لأنه المستوى الذي يعنى بتحديد وظائف الأبنية ومواقعها.

ثانيا: البنية الصرفية:

البنيةُ الصرفيّةُ هي الوحدةُ التي يدرسُها علمُ الصرف، ويَصفُ صُوَرَها وهيئاتها التي تتشكّلُ

(١) ياسر الملاح. . النظام الصرفي في العربية ٢٢.

(٢) انظر كتابه: الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي ١٢٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

بها، ويفسّرُ ما يطرأ عليها من تغييراتٍ، وقد وضع الرضيّ تعريفاً دقيقاً للبنية الصرفيّة، فحدّدها، وعيّن مميّزاتها فقال: «المرادُ من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتُها التي يمكن أن يشاركَها فيها غيرُها، وهي عددُ حروفها المرتّبة، وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلٌّ في موضعه، فرَجُلٌ مثلاً على هيئةٍ وصفةٍ يشاركه فيها عضدٌ، وهي كونُهُ على ثلاثةٍ أولُها مفتوحٌ وثانيها مضمومٌ، أما الحرفُ الأخيرُ فلا تعتبرُ حركتُهُ وسكونُهُ في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناءٍ واحدٍ، وكذا جَمَل على بناء ضَرَب؛ لأن الحرفَ الأخيرَ لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه»[1].

فبنية الكلمة تتحدد بـ:

- عدد حروفها المرتّبة؛ فعَقَل بنيةٌ، وَقَلَع بنيةٌ أخرى.
- حركاتها المعيّنة وسكونها؛ فعَلِمَ بنيةٌ، وعلْم بنيةٌ ثانيةٌ، وعُلِمَ بنيةٌ ثالثةٌ.

وإذا كان علمُ الصرف في العربيّة يتخذُ من البنية الصرفية للكلمة وحدةً صغرى تقوم عليها الدراسة فإن علم «المورفولوجيا» يستبدل بها وحدةً أخرى تعرف باسم «المورفيم» (morpheme). فما المورفيم؟ وما الفرق بينه وبين البنية الصرفية؟

اختلفت التعريفاتُ التي وضعها العلماءُ للمورفيم؛ لاختلاف اتجاهاتهم ومدارسهم، إلاّ أنهم جميعاً يتفقون على أنّ «المورفيم» هو «أصغر وحدة ذات معنى»[2]، أو هو أصغر وحدةٍ لغويةٍ ذات معنى يمكن أن تصلح أساساً لتحليل جميع اللغات[3]، وقد قسّموا المورفيم إلى ثلاثة أنواع:

١ - المورفيم الحرّ (freemorpheme): وهو الذي يمثّلُ وحدةً مستقلّةً يمكن أن تُستَعملَ بمفردها؛ نحو: رجل، قائم، قرأ، مسكن.. الخ.

٢ - المورفيم المقيّد (boundmorpheme): وهو الذي لا يستعمَلُ منفرداً، بل متصلاً بمورفيم آخرَ كتاء التأنيث، وياء النسبة، والألف والنون اللذين للتثنية.. الخ.

---

(١) الرضيّ.. شرح الشافية ٢/١، وانظر أيضاً: أحمد الحملاوي.. شذا العرف في فن الصرف ١٨.

(٢) ماريو باي.. أسس علم اللغة ٥٣. ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر. عالم الكتب القاهرة. ط٣، ١٩٨٧م، وانظر: دافيد كريستل التعريف بعلم اللغة ١٦١. ترجمة حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ط١، ١٩٧٩م.

(٣) انظر: نايف خرما.. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٥ - ٢٧٧. سلسلة عالم المعرفة. سبتمبر - أيلول ١٩٧٨م.

٣ـ المورفيم الصفري (zeromorpheme) : وهو مورفيمٌ محذوفٌ أو مقدرٌ؛ نحو الضمائر المستترة[١].

وهذه التقسيماتُ يمكن تطبيقُها على اللغة العربية، كما مثّلنا سابقاً، وقد فرّق الصرفيّون بين هذه الأنواع، خاصةً الحرّ والمقيّد منها، وإن لم يصطلحوا عليها بمصطلحاتٍ محدّدةٍ، فمن ذلك، مثلاً، قول ابن يعيش في الحرف؛ إذ يبين أنه «ليسَ في الكلام حرفُ جرٍّ إلا وهو متعلّقٌ بفعلٍ أو ما هو بمعنى الفعل»[٢]، ويقول فيه، أيضاً، «ولكونه لا يدلُّ على معنىً إلا في غيره افْتَقَرَ إلى ما يكونُ معه ليفيدَ معناهُ»[٣]، ويقول أيضاً في ياء النسب وتاء التأنيث «فهذه الياءُ اللاحقةُ شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنث؛ وذلك من قِبَل أن الياءَ علامةٌ لمعنى النسب، كما أنّ التاءَ علامةٌ لمعنى التأنيث، وكلُّ واحدٍ منهما يمتزجُ بما يدخلُ عليه حتى يصيرَ كجزءٍ منه . . . وإنما صارا بمنزلة الجزء مما دخلا فيه من قِبَل أنّ العلامةَ أحدثَتْ في كلِّ واحدٍ من المنسوبِ والمؤنّث معنىً لم يكن، فصار الاسمُ بالعلامة مركّباً، والعلامةُ فيه من مُقوّماته»[٤].

فهذه النصوصُ تُشيرُ إشارةً واضحةً إلى إدراك القدماء الفرقَ بين الوحدة المستقلة في الكلام، والتي تقابل مصطلحَ المورفيم الحرّ، والوحدة المرتبطة بغيرها، والتي تقابلُ مصطلحَ المورفيم المقيّد، إلّا أنّ تناولَ القدماء لهذين النوعين يختلف عن التناول الحديث لهما؛ فبينما يقسّم القدماءُ كلمةً مثل (قائمة) إلى (قائم) التي تمثلُ بنيةً مستقلةً تحملُ المعنى الأساسيّ للكلمة، و(ـة) التي تُفيدُ معنى التأنيث وتعد علامةً عليه، يقسّمُ المحدثون تلك الكلمة إلى وحدتين متساويتين هي (قائم) و(ـة) ولكل وحدةٍ معنى خاصّ تدل عليه.

فالصرفيون العربُ يرون أن تاء التأنيث وأمثالَها من العلامات التي تُلحَق بالأبنية الصرفيّة وحداتٌ محدودةٌ جيء بها لمعانٍ مخصوصةٍ، وأنّ هذه المعاني لا تتحقّقُ إلّا إذا ضُمّت لبنيةٍ صرفيةٍ مستقلةٍ؛ لذلك كانت المباني الصرفيةُ المستقلةُ هي محورُ اهتمامهم؛ لأنها هي التي تتغيّرُ وتتحوّلُ، ولأنّ المعاني التي جاءت لأجلها العلاقاتُ لا تتحقق إلا فيها.

وقد نادى بعضُ الباحثين العرب إلى الاستعاضة عن البنية الصرفية بالمورفيم في دراسة اللغة

---

(١) انظر: ماريو باي . . أسس علم اللغة ٥٣، وحلمي خليل . . مقدمة لدراسة اللغة ٢٤٨ ـ ٢٤٩ . دار القلم . دبي، ١٩٨٩م.

(٢) ابن يعيش . . شرح المفصل ٨/٩.

(٤) السابق ٨/٤ ـ ٥.

(٤) السابق ٥/١٤٢.

العربية[1]، وهذا ما فعله الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» فالفكرةُ التي يقوم عليها الكتابُ تعتمد مفهومَ المورفيم اعتماداً واضحاً، إلّا أننا نرى أنّ المورفيمَ لا يصلُحُ أن يُتّخـذَ وحدةً ثابتةً للدراسة الصرفيّة في العربيّة؛ لأن المورفيمَ يصلحُ أن يُتّخَذَ أساساً في دراسة اللغات الإلصاقيّة؛ فدوره فيها أكثر وضوحاً. أما في لغةٍ كالعربية التي تتميز بطبيعتها الاشتقاقيّة القـائمة على التغيّرات الداخليّة في بنية الكلمة فإنّ المورفيم قد لا يكون قادراً على وصف كلِّ الظواهر الصرفيّة فيها وتفسيرها بما يتناسب مع طبيعتها الاشتقاقيّة تلك، وبخاصةٍ أن المورفيم قد تعـرض «للنقـد الشديد في الآونة الأخيرة، وقد برزت بعضُ الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات، وحتى على اللغة الانجليزية نفسها، التي اخترع هذا المفهوم لخدمتها»[2].

وبناء على ما سبق نرى أن البنيةَ الصرفيّة للكلمة، كما عرّفها الرضيّ، هي الوحدةُ المناسبةُ التي ينبغي أن تقومَ عليها الدراسةُ الصرفيّةُ العربيّة.

ويحسنُ بنا هنا أن نشيرَ إلى الوسيلة التي وضعها النحاةُ لمعرفة بنية الكلمة وتمييزها من غيرها، وهي ما عُرفَ بالميزان الصـرفيِّ، فهـو وسيلةٌ علميّةٌ دقيقةٌ تمكن الدارسَ من تمثيل بنية الكلمة ووصفها من حيث حروفُها، وحركاتُها، وزوائدُها، وصفاً يجمعُ بين الدّقة والإيجاز. فلفظ «فعل» الذي يمثل الميزان الصرفي وُضعَ «ليكون محلاً للهيئة المشتركة»[3] بين الكلمات.

وقد علّلَ النحاةُ استخدامَهم هذه الوسيلةَ واقتصارهم عليها في وصفهم بنيةَ الكلمات، فقد قال أبـو حيان «فـإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدتُهُ التوصّلُ إلى معرفة الزائد من الأصليِّ على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن: استخراج: استفعال أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء، والألف في استخراج زوائد»[4].

---

(١) انظر، مثلاً، محمد كمال بشر. دراسات في علم اللغة العام، القسم الثاني ١١. دار المعارف. مصر، ١٩٦٩م.

(٢) نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٧.

(٣) الرضي. شرح الشافية ١/١٢.

(٤) السيوطي. الهمع ٦/٢٣٣.